علاوي يصف مذكرات الصدر بأنها تأكيد على التدخّل الإيراني

قالت حركة الوفاق إحدى مكونات القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي في بيان صحافي تلقته "المدى" أمس الخميس إن الصدر اختط لنفسه وتياره منذ البداية "عنوان مقاومة الاحتلال حيث ينتمي الصدر إلى عائلة عراقية عربية عريقة لم يكن جديدا على عالم السياسة رغم حداثة سنه فهو ابن الشهيد الصدر الثاني الذي دفع حياته ثمنا في مواجهة الدكتاتورية الصدامية وهو قريب الشهيد الأول من هذه الأسرة الكريمة حيث يمتد تاريخ الأسرة، والذين واكبوا الحياة السياسية للدولة العراقية الحديثة، وأثروا فيها منذ تأسيسها الأول وما قبل ذلك."

علاوي

الصدر

□ بغداد / المدى

وأشارت إلى أنّ هذه الأسرة قد تبنت الخطاب الوطني المتجاوز للهوية الطائفية وكانت ممارسات الصدر الوطنية تدعم صحة هذا الخطاب ولإثبات هذا المنهج، وفي ظروف حالكة، تبرّأ الصدر من كثير من عناصر في تياره التي انخرطت في العنف، معلنا حرمة الدم العراقي، وقد عرض حياته لمخاطر حقيقية من كثير من أتباع الأمس وهذا الفهم، جعل القائد الوطني يوظف قيادته لتيار من وطني لتحقيق الوحدة الوطنية، لا لتكريس الطائفية السياسية كما فعل آخرون غيره تنفيذاً لأجندات خارجية". وأضافت أن الصدر كان ولا يزال معتزاً بهويته المذهبية من دون تمييز وبانتمائه الأكبر للإسلام من دون تسييس وكان مفاخراً بعراقيته من دون تبجح، وبعروبته من دون تطرف.

وأشارت إلى أنّ التأثير الأكبر للصدر تمثل في الخيار الوطني الكبير الذي جسد تحديا حقيقيا لمقيدات وضعها البعض، فكان موقفه هو الاصطفاف كما هو شأنه مع القوى الوطنية الرافضة للتفرد والاستئثار مطلقا رصاصة الرحمة على رأس الطائفية السياسية والجهوية.

وقالت: "لقد قرأ الصدر الذي اثبت مهارته السياسية في مناسبات عديدة المشهد هذه المرة أيضا بعين بصيرة إذ يرى أن المنطقة مُقبلَة أو على شفى حرب طائفية طاحنة يسَقط بها ما لا يعلم عدده إذا بقيت الأمور على هذا التشدّد وعلى هذا الحال وخصوصاً أنّ العراق مركز مهم لهذه الصراعات، لما فيه من فسيفساء جميلة من تشيّع وتسنّن من جهة، وتشدد وانفتاح من جِهة أخرى. فيجب أنْ يكون العراق مُنطلقاً لتحسين العلاقات الداخلية بين شرائح الشعب، ليكون قدوة للآخرين أنْ يُحسّنوا أوضاعهم في ما بينهم."

وقالت إن الصدر الذي أكد تعرضه لضغوطات إيرانية وداخلية للتراجع عن مواقفه في التغيير يذهب إلى التأكيد على إصراره في منع قيام نظام دكتاتوري جديد، متفهما لطبيعة وحتمية المتغيّرات التي تعصف بالمنطقة، وهو يعمل على انخراط الشيعة في التعامل الايجابي مع الأطراف الأخرى لتجنب انعكاسات سلبية لتلك المتغيّرات على الشيعة الذين لا يمكن اختزالهم بقيادة المالكي أو غيره ممن ينفذون أجندات حكومية أو ارتضوا الوقوف على التل كما وصفهم سماحته.

وشددت حركة علاوي في الختام أن مواقف الصدر الداعمة لعلاوي ومسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان وأسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وقوى التغيير الأخرى تنم عن شجاعة ووعي كبيرين، وعن تحمل للمسؤولية التاريخية تجاه العراق وشعبه وتجاه الشيعة خصوصاً ومنعهم من أن يكونوا حطبا لنار طموحات زعاماتية او إرادات خارجية.

ومن جهتها، وصفتْ القائمة العراقية مذكرات الصدر عن اجتماعات أربيل بأنها دلائل وبراهين على التدخلات الإيرانية في العراق، مؤكدة أن قائد فيلق القدس قاسم سليماني له القدرة على تغيير العديد من القرارات في العملية السياسية في العراق.

وقالت النائبة عن العراقية لقاء وردي إن تدخلات إيران في العراق على جميع الأصعدة بما فيها الأمني والسياسي والاقتصادي. وأشارت إلى أنّ مذكرات الصدر حول سليماني براهين كشفتها القائمة العراقية سابقا عن استمرار تدخل طهران بالعملية السياسية وانتهاك السيادة العراقية. وأوضحت أن تدخلات إيران في العراق هي تحصيل حاصل لارتباط أحزاب تقود العملية السياسية بإيران، مؤكدة أن إيران ستبقى على تدخلاتها ما لم تتحرك الكتل السياسية في العراق.

وحول ما جاء في مذكرات الصدر بشأن قبول طالباني بمشروع سحب الثقة ثم معارضته بعد ذلك قالت وردي إن رئيس الجمهورية تعرض لضغوطات إيرانية مثل التي تعرض لها الصدر ما دفعه لتغيير رأيها من مشروع سحب الثقة من المالكي. وأضافت في تصريح لصحيفة "المستقبل"، أمس الخميس، إن قرارات الحكومة والعملية السياسية تدار من إيران وبالأخص قاسم سليماني وباستطاعته تغيير أي قرار لا يصب في مصلحة طهران.

وكان الصدر كشف الأحد الماضي في ما اسماه "مذكراتي في ما يخص زيارة أربيل وتداعياتها" أسراراً كثيرة عن مسببات الأزمة السياسية التي تشغل العراقيين منذ ثمانية أشهر وتداعياتها ومواقف القادة السياسيين منها ودورهم في مجرياتها متحدثا عن دور قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في ترتيب لقائه بالمالكي في طهران

وأقر الصدر في مذكراته بأن مشاركته في مشروع سحب الثقة عن المالكي قد أفقدته بعض شعبيته نافيا أن يكون هو من شق عصا الطاعة عن الشيعة متهما المالكي بذلك ومنتقدا موقف الجعفري والحكيم من الأزمة السياسية ومشددًا على أن ممارسات المالكي ليست شيعية بقدر ما هي فردية تنزع إلى الدكتاتورية.

وأشار إلى أنّ زيارته إلى اربيل أواخر نيسان (ابريل) الماضي "قد أحدثت (زلزالا) سياسياً قد يكون بنظر البعض انتحاراً وخراباً... فإنّه انتحارٌ بصفته صفقة سياسية فاشلة تؤدّي بفاعلها إلى وادي الفشل والانحسار. ويضيف الصدر شارحا عن لقائه بالمالكي برعاية سليماني قائلا "في نهاية المطاف أو اللقاء أخبرتُ المالكي بأنني سأذهب إلى (اربيل) أو كردستان، فهل من حاجة أبلغها لهم لتقريب وجهات النظر، فما كان جوابه إلا مصحوباً بتأييد (قاسم سليماني): بأنْ لا تذهب، فذهابك فيه مُخاطَرة أمنية وإضعاف شعبي، وقد وصفوا الأكراد بوصف لا أريد ذكره هنا.. فأبيتُ ذلك، وقلتُ إنّها زيارة طبيعية ولا ضرر فيها أبداً.

نجاة وزير الكهرباء من الاغتيال وقتل سكرتير وزير الثقافة

□ بغداد / المدى

تتصاعد خلال هذه الأيام عمليات اغتيال شخصيات سياسية وأمنية وقانونية من خلال استخدام الأسلحة الكاتمة للصوت والعبوات الناسفة. فقد نجا وزير الكهرباء كريم عفتان ورئيس الكتلة العراقية في مجلس النواب سلمان الجميلي من محاولة اغتيال بانفجار عبوة ناسفة على موكبهما غرب العاصمة بغداد الليلة الماضية.

وقال مصدر امني إن عبوة ناسفة كانت موضوعة على جانب الطريق السريع المؤدي إلى قضاء ابو غريب غرب العاصمة انفجرت مستهدفة موكب عفتان والجميلي مما أدى الى اصابة الأخير بجروح بسيطة فيما أصيب اثنان من افراد حمايتهما بجروح خطيرة.

كما اغتال مسلحون مجهولون أحمد مصطفى سكرتير وزير الثقافة حين أطلقوا النار من اسلحة كاتمة للصوت عليه مما ادى الى مصرعه في الحال وإصابة زوجته بجروح خطيرة أثناء مروره بسيارته الخاصة بمنطقة الدورة بضواحي بغداد الجنوبية. وقد لاذ المهاجمون بالفرار فيما تم نقل المصابة الى اقرب مستشفى وجثة الضحية الى دائرة الطب العدلي.

وتأتي هذه العمليات بعد ساعات من اقتحام مسلحين مجهولين منزل المحامي خيرالله جاسم الشاطي المدعي العام في محكمة قضاء بيجي شمال تكريت وقتلوه مع تسعة من افراد عائلته. ثم أعلنت شرطة محافظة صلاح الدين بعد ذلك عن إلقاء القبض على احد مرتكبي جريمة قتل المحامي وأفراد عائلته.

الكردستاني: المجلس الأعلى للتفاوض مع بغداد تشكيل دائم

□ اربيل / المدى

قال التحالف الكردستاني أمس الخميس، إن المجلس الأعلى للتفاوض مع بغداد والمقرر تشكيله من قبل إقليم كردستان سيكون بمنزلة ممثل الإقليم في جميع المشاكل التي تحصل مع الحكومة الاتحادية، مبينا أن التشكيل لا يقتصر عمله على الملفات الخلافية الآنية بل سيكون عمله بشكل دائم.

وقال المتحدث باسم التحالف مؤيد الطيب لوكالة آكانيوز إن "المجلس الأعلى للتفاوض مع بغداد لم يشكل بعد، وكلفت بإعداد مسودة قانونه، لجنة من المجتمعين في أربيل"، مبينا أن "المجلس سيكون ممثلا لإقليم كردستان في جميع الخلافات مع الحكومة الأحادية".

وأوضح الطيب أن "المجلس هو تشكيل دائم ولا يعنى فقط بالمشاكل الآنية بل سيتولى التفاوض مع الحكومة الاتحادية في جميع الخلافات التي قد تطرأ مستقبلاً".

وبين الطيب أن "تشكيل المجلس جاء لخروج الخلافات من مداها الحزبي او الحكومي"، مشيرا الى أن "الأمور ستتوضح بعد تشكيل المجلس، وان الخلافات الحالية ليست خلافات شخصية بين رئيس الإقليم او الإقليم مع الحكومة الاتحادية".

وزاد اتساع الخلاف بين أربيل وبغداد عندما قالت شركة اكسون موبيل النفطية الأميركية إنها وقعت اتفاقية لتطوير حقول نفط في كردستان، وهي اتفاقية اعتبرتها الحكومة الاتحادية غير قانونية مما دفع السلطات في اربيل إلى وقف تصدير النفط لان بغداد لم تسدد مدفوعات للشركات العاملة. وكان برلمان إقليم كردستان قد شهد الثلاثاء الماضي اجتماعا بحضور ممثلي القوى والأحزاب الكردستانية وحضور رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني للتباحث بشأن تشكيل مجلس أعلى في الإقليم للتفاوض مع الحكومة في بغداد بشأن المشاكل والقضايا العالقة بين الطرفين.

وعلى خلفية قرار الإقليم بتشكيل المجلس الأعلى للتفاوض، أبدى ائتلاف دولة القانون تأييده لهذا التشكيل الذي قد يسهم في تعميق الحوار وإيجاد الحلول للخلافات.

تقرير أممي عن خفايا الانتخابات العراقية وخروقاتها

□ بغداد / المدى

كشف مصدر مقرب من أحد أهم مكاتب الأمم المتحدة المعنية بشؤون الانتخابات العراقية عن "تقرير خاص بمفوضية الانتخابات العراقية سيصدر قريبا"، لافتاً إلى أنه "يوضح أهم المشكلات التي اكتنفت عمل المفوضية لاسيما تقييد التغطية الإعلامية للعمليات الانتخابية من خلال التجارب الانتخابية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣".

وأكد المصدر أن "التقرير يحتوي على التفاصيل الخاصة بتقييد حرية الإعلاميين في مراقبة الانتخابات وتغطيتها"، مبيناً أن "من أهم الانتقادات التي احتواها التقرير هو أن نسبة تغطية عمل مراكز الانتخابات كانت أقل من ١٪ من أصل أكثر من ٥٠ ألف مركز انتخابي في العراق"، مشيراً إلى أنه "سمح فقط بتغطية الانتخابات في ١٣٠ مركزا انتخابيا من أصل الـ٥٠ ألفا". عادّاً أن "هذه نسبة لا يمكن أن تعكس حرية التعبير عن الرأي ولا تعطي مؤشرا يعتد به عن نزاهة الانتخابات". وأوضح المصدر أن "التقرير أعطى توصيات على تسهيل عمل الصحفيين ليكونوا أدوات رقابية في مركز المفوضية وفي مركز العد والفرز وفي محطات ومراكز الانتخابات"، مضيفاً أنه أوصى أيضاً "بفتح المراكز الانتخابية كلها أمام التغطية الإعلامية مع اعتماد هوية الصحفي كرخصة تنقل".

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

البرافدا: بلير ذهب لحرب العراق بتقرير كتبه على صفحة حجم "A4"

□ بغداد / متابعة المدى

يرى محلل سياسي روسي ان بريطانيا التي كانت يوماً ما إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، ليست سوى قمر صغير يدور في الفلك الأميركي، وبان النجمة الإضافية على العلم الأميركي هي فقط مسألة وقت.

وإذ يسخر المحلل السياسي الروسي من بلير عبر إدراج كلمة له قالها عام ٢٠٠٧، ومفادها: "اعتقد ان معظم الأشخاص الذين تعاملوا معي يعتقدون انني نوع مستقيم من الرجال، وأنا كذلك"، فان فليستي ارباثنوت يُعلّق على الحرب البريطانية ضد الحقيقة، ودور بلير في غزو العراق، في صحيفة البرافدا، بالقول: في الايام القليلة الماضية تمزقت خرقة الديمقراطية البريطانية الرثة، إذ كان رفض الحكومة البريطانية الائتلافية الحالية المكونة من حزبي المحافظين والديمقراطيين الليبراليين بالكشف عن الوثائق الصحيحة لقرار بريطانيا بالاشتراك مع الولايات المتحدة بغزو واحتلال وتدمير وتفكيك كامل السلطة المدنية والبنى التحتية لكيان الدولة العراقية، قد جاء بعد القرار نفسه من الحكومة السابقة التي اشتركت في هندسة الغزو ذاتها.

وبحسب ارباثنوت، فان القرار سيؤخر الآن نتائج التحقيق التي تقوم بها اللجنة البريطانية المشكلة برئاسة السير جون شيلكوت لسنة أخرى إضافية. لكن السير جون وفريقه تعلما بالنتيجة شيئا واحدا هو التحقق من أن الخطيئة القاتلة قد تأكدت منذ فترة طويلة: حينما تم التحايل على الحقيقة، ولا احد يقوم بها أكثر من كبار السياسيين البريطانيين من جميع الأشكال السياسية، كما يقول ارباثنوت.

وكانت صحيفة الغارديان نشرت في ٢٧ تموز ٢٠١٢ استئناف وزارة الخارجية ضد حكم القضاء بنشر النقاشات التي دارت بين توني بلير وجورج بوش قبل ايام من غزو العراق، وتسعى وزارة الخارجية الآن للاستئناف ضد هذا الحكم أمام المحكمة العليا المتكونة من عدد كبير من القضاة.

ويقول ارباثنوت ان الامر يتعلق بالاوراق المهمة لنقاشات مجلس الوزراء البريطاني حينما كان توني بلير رئيس الوزراء بين ١٣ – ١٧ اذار ٢٠٠٣. وقد بدأ غزو العراق في ١٩ آذار.

يشار إلى ان الأمر بنشر الوثائق تم بموجب قانون حرية المعلومات بسبب الاصرار العنيد من خلال القنوات القانونية من قبل ستيفن بلودون من منظمة السلام الراديكالي وهي واحدة من المنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

واللافت أن قانون حرية المعلومات كان قد صدر عن حكومة بلير، وبلير الذي يعتنق كل شيء أميركي من القمصان المفتوحة إلى "الحكومة المفتوحة" والى الحرب المفتوحة.

وبلير الان هو المنتقد الصاخب لقانون حرية المعلومات، وقد تم انتقاده مؤخرا بصورة خشنة من قبل اللجنة البرلمانية بسبب امتناعه عن الحضور أمامها للتحقيق بآثار قانون حرية المعلومات، وقد استنكرت اللجنة القانونية قراره بعدم الحضور امامها. يذكر بان قانون حرية المعلومات كان "تعزيزا مهما للديمقراطية" وهو لا يسيء للحكومة، كما اوردت صحيفة الغارديان.

ويعتقد ارباثنوت انه، بالرغم من ذلك، فقد ترشح منها بان الملاحظات الحاسمة المتعلقة بالقرارات التي أدت الى تدمير بلاد وادي الرافدين هي في حماية قانونية وإنها لن تنشر قبل مرور ثلاثين سنة.

واستنادا مرة أخرى الى صحيفة الغارديان، فان "المفوض الإعلامي قد أصيب بخيبة امل من ان الفيتو الوزاري قد استعمل للهيمنة على القرار الاخير المتعلق بدقائق اجتماع الوزارتين الذي عقد فقط قبل بدء العمل العسكري في العراق في سنة ٢٠٠٣. ووجهة نظره بان المصالح العلنية المهمة في هذا الموضوع يبرر الاستثناء للقانون الأساسي بان مثل هذه المعلومات يجب عدم نشرها قبل مرور التاريخ الذي يتطلبه نشر ما يتعلق بأعمال الحكومة"، وهذه الإشارة الى الثلاثين سنة تم التحرر منها بموجب قانون حرية المعلومات.

وعبر السر جون شيلكوت في رسالة وجهها الى ديفيد كامرون رئيس الوزراء البريطاني الحالي، بأنه هو وفريق لجنته يعبرون عن "الإحباط العميق بسبب رفض الحكومة البريطانية بنشر الوثائق ومن ضمنها تلك الوثائق التي تكشف أن وزراء ومستشارين قانونيين ومسؤولين قد استبعدوا من النقاشات حول العمل العسكري. وقد اطلعت لجنة التحقيق على تلك الوثائق ولكنها منعت من نشرها".

وفي رسالة الى ديفيد كامرون نشرت الاثنين ٣٠ تموز ٢٠١٢ لم يبت السير جون شيلكوت في النزاعات حول "عدد من الوثائق المصنفة المهمة حول الأدلة المتعلقة بالنقاشات بين رئيس الوزراء بلير وعدد من رؤساء الدول والحكومات في دول أخرى"، و"التعامل مع النقاشات في الوزارة واللجنة الوزارية". واستشهد شيلكوت بالاتصالات مع وزراء الحكومة السابقة، اللورد اودونيل، حول حجب تفاصيل الاتصالات والنقاشات بين بلير وبوش في التهيؤ للغزو.

وابلغ اودونيل السير جون شيلكوت بان نشر ملاحظات بلير سوف يضر بعلاقات بريطانيا مع الولايات المتحدة، وهو ما أكد، بجلاء، للعديدين بان بريطانيا الصغيرة هي الآن بالكامل قمر يدور في الفلك الأميركي، وبان النجمة الإضافية على العلم الأميركي هي فقط مسألة وقت، كما يقول ارباثنوت المحلل السياسي في البرافدا. ويشاطر سكرتير مجلس الوزراء الحالي السر جيرمي هيوود وجهة نظر اودونيل في ما يتعلق بالأضرار المحتملة من نشر الوثائق.

وكل ذلك بالرغم من حقيقة ان المدعي العام السابق أثناء حكومة بلير، اللورد بيتر غولدسميث، اخبر لجنة شيلكوت بان اقتراح بلير في كانون الثاني ٢٠٠٣ بان بريطانيا تستطيع مهاجمة العراق بدون دعم آخر من الامم المتحدة لم تكن مطابقة لنصيحته.

وبالرغم من رفضه بنشر اوراق بلير–بوش، قال اودونيل كدليل للجنة التحقيقية بان الوزارة كان يجب ان تتطلع على شكوك غولد سميث حول قانونية غزو العراق قبل ان يذهب بلير الى الحرب. واكد اودونيل بان "الرمز الوزاري واضح جدا حول الحاجة، حينما يقدم المدعي العام نصيحة مكتوبة، ويجب ان يلحق النص الكامل للنصيحة الى أوراق الحكومة".

وخلص فيليب ساندس الخبير في القانون الدولي الى أننا "ذهبنا الى الحرب على صفحة من (A٤)". وفي حكومة ما بعد بلير للعنيد العصابي رئيس الوزراء غوردن براون، وفي حينها فان المدعي العام جاك سترو أنكر ايضا في سنة ٢٠٠٩، الاطلاع على وثائق الولوج في الحرب والمتعلقة بتلك النقاشات وقرار بلير – بوش ونقاشاتهما. والآن، فان خليفته المحافظ المدعي العام دومنيك غريف أفرط مرة اخرى في حكمه (في ٣١ تموز) في نشر الوثائق والتي ستلقي الأضواء على واحدة من القضايا اللاقانونية جدا في التاريخ المعاصر.

لحظة سقوط الصنم.. (أرشيف)